المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي
EISSN: 2716-8573 ISSN: 2716 – 7720
المجلد: (04) / العـدد: (01)، (2022)، ص 34- 49

ظاهرة الفقروأثره على النمو الاقتصادي اليمني

The Phenomenon Of Poverty And Its Impact On Yemeni Economic Growth

د. علي عماد محمد ازهر * [1]

[1] PhD- Economics - East Ukraine State University

باحث اقتصادي - وزارة التعليم العالي - الأردن - aliimad66@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/12/16 تاريخ قبول النشر: 2022/01/12 تاريخ النشر: 2022/01/31

ملخص:

يحمل الفقر معاني مختلفة باختلاف رؤى الباحثين منها ما هو مادي أو اجتماعي أو ثقافي ولذلك فالفقر ظاهرة مركبة تجمع بين أبعادها ما هو موضوعي (كالدخل والملكية والمهنة والوضع الطبقي) وما هو ذاتي (أسلوب الحياة ونمط الإنفاق والاستهلاك وأشكال الوعي والثقافة). وتمتم مشكلة الفقر في المجتمعات النامية وبخاصة تلك التي يلهث نموها الاقتصادي وراء نموها السكاني، وتتفاوت تبعاً لذلك أساليب المعالجات والمحاولات الرامية إلى الحد من هذه الظاهرة الخطيرة وتداعياتها، تناولت الدراسة ثلاثة محاور، المحور الأول تم وصف الإطار النظري للفقر من حيث التاريخ والإشكالية والمفهوم والأسباب، والمحور الثاني تجربة الفقر في اليمن ومدى علاقته بالنمو الاقتصادي اليمني.

الكلمات مفتاحية: الفقر ، التنمية الاقتصادية، الدول الفقيرة ، البطالة ، الفساد ، اليمن.

Abstract:

Therefore, poverty is a complex phenomenon that combines its dimensions (such as income, property, profession and class status) and what is subjective (lifestyle, spending, consumption, forms of awareness and culture).The problem of poverty in developing societies is concerned, especially those whose economic growth is chasing after their population growth, and the methods of treatments and attempts aimed at reducing this dangerous phenomenon and its implications vary accordingly. The study covered three chapters. As for the second chapter, it came from previous studies of the phenomenon of poverty in societies and the third chapter the experience of poverty in Yemen and its relationship to Yemeni economic growth .

Keywords: Poverty, Economic development, Poor countries, The unemployment, Corruption , Yemen.

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة:

يعد الفقر من الظواهر الاجتماعية الخطيرة ذات الأبعاد المتعددة والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية. ومما لا شك فيه أن تقليل الفقر أو الحد منه هدف لا تختلف حوله المجتمعات والدول، وكذلك المنظمات الدولية العاملة في مجال التنمية. ومن هذا المنطلق فإن العلاقة وثيقة بين الفقر والسياسات العامة في كافة النواحي والمجالات، اقتصادية وصحية وتعليمية وبيئية. ولهذا السبب من الضروري تقييم هذه السياسات العامة من خلال الإجابة على سؤال أساسي: هل السياسات العامة التي تتبناها الدولة تؤدي إلى تخفيف حدة الفقر أم إلى زيادة معدلاته؟ .

وهذا في الواقع السؤال الأساسي التي تسعى هذه الدراسة للإجابة عليه من خلال دراسة ظاهرة الفقر في اليمن واثره على النمو الاقتصادي، وأبعاده وخصائصه وعلاقته بالسياسات العامة .

المنهج البحثي:

تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والأسلوب الاستقرائي والأستنباطي؛ بالاعتماد على الكتب والمراجع العلمية والدوريات العربية والأجنبية المراجعة الأدبيات المرتبطة بموضوع الدراسة؛ والإجابة على تساؤلات الدراسة، كما تطبق الدراسة الميدانية بغرض الوصول الى البيانات والمعلومات التحقيق أهداف الدراسة، وصولا التحليل مشكلة الدراسة وتحديد أبعادها وخصائصها، والتوصل إلى الحلول الممكن تطبيقها.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة الدراسة في تفاقم نسبة الفقراء في المجتمع اليمني، بحيث أصبحت مشكلة الفقر من التحديات التي تمثل خطرا على سلامة البناء الاجتماعي والأخلاقي والقيمي للمجتمع اليمني إلى جانب أنها تبقى عنصر تحد أمام التنمية وتحقيق مجتمع الكفاية. فيأتي اختيار مشكلة الفقر دون غيرها من المشكلات الاجتماعية باعتبارها بابا واسعا يجلب العديد من المشكلات المترتبة عليها. ويشكل وجود الفقراء بهذا القدر اللافت للانتباه أمرا غير مقبول، وغير مبرر في دولة تتوافر فيها الموارد الطبيعية المتنوعة، وتتاح لها الموارد البشرية، وتتوافر فيها كل ظروف وإمكانيات النهضة الشاملة. لذلك يعتبر توضيح مفهوم الفقر وأنواعه وأسبابه، ومحاولة إيجاد الآليات المساعدة لعلاج تلك المشكلة (مشكلة الفقر) ضرورة ملحة.

محاور البحث:

- ✓ مفهوم الفقر – وصف التحليل النظري.
- ✓ عينة دراسة ظاهرة الفقر في اليمن واثره على النمو الاقتصادي.

أهمية البحث:

تكمن اهمية الدراسة في معرفة تحديد اهم مشكلات قياس ظاهرة الفقر ، بغية تفاديها والوصول الى تطبيق المؤشرات التي تعطينا نتائج اقرب للواقع مما يسهل وضع سياسات اقتصادية موجهة فتكون فعالية اكبر في خفض مستويات الفقر.

أهداف البحث:

تلخصت أهداف البحث بالآتي:

- قياس ظاهرة الفقر؛
- قياس النمو الاقتصادي اليمني واثره في اسباب تفشي الفقر؛
- القضاء على ظاهرة الفقر من خلال مجموعة من التوصيات.

الدراسات السابقة :

- **دراسة لنموذج قرية شنكال الماليزية**

من أبرز القرى التي كافحت الحكومة فيها الفقر.. قرية شنكال ويبلغ تعداد سكان القرية حوالي 2230 نسمة، كما أن 70% من سكانها فلاحون يشتغلون في مزارع المطاط والبساتين التجارية التي تنتج الخضراوات والفواكه، بينما 10 % يعملون في المرافق الحكومية المختلفة و10% لديهم أعمال عائلية صغيرة و5% يُصنفون ضمن القطاع الخاص، والنسبة الباقية 8% عاطلون عن العمل، وقامت وزارة التنمية الريفية الماليزية بالتعاون مع مؤسسة مكافحة الفقر في ولاية كلنتان بإقناع سكان القرية والعمل سويا من أجل تحسين أوضاعهم المعيشية، وتم تشكيل لجنة تنفيذية من أهالي القرية تعهد أفرادها بالعمل على إحداث التغيير المطلوب، وقام معهد التقدم الريفي بمهمة تدريب أعضاء اللجنة على تنفيذ الأعمال والمهام الموكلة إليهم. وتم شرح أهداف برنامج حركة الرؤية الريفية الذي تعمل من خلاله الوزارة على تقليل الفقر، وأن عملهم يتركز في تقليل عدد الأسر الأشد فقرا، وتقليل معدل البطالة من خلال توفير فرص العمل المنتج، وتطوير حقول الخضراوات والفواكه إلى مزارع تجارية، وزيادة وعي الشباب بأهمية التعليم (التعليم مجانا إلى المرحلة الثانوية)، وفوائد تقنية المعلومات، ومحو أمية استخدام الكمبيوتر.

(http://www.islamtoday.net/hotline/hotline2.cfm) .

✓ **أهداف البرنامج تتمثل في:**

- تغيير الأنشطة الزراعية التقليدية إلى مزارع تجارية حديثة .
- تحسين مهارات النساء الإدارية.

- تحسين التحصيل الدراسي للأولاد وزيادة معرفتهم بالكمبيوتر وتنمية مهارات التفكير السديد لديهم وتحسين مخاطبتهم باللغة الإنجليزية (لغة التجارة والصناعة في البلاد).

ولتحقيق هذه الأهداف اتُّخذت جملة من الاستراتيجيات العملية لتحقيقها أبرزها:

1. تأسيس شبكة عمل مع مؤسسة مكافحة الفقر في الولاية وإنشاء روابط مع الوكالات الحكومية المعنية بالتنمية والتطوير الريفي؛ وهو ما أتاح الفرصة أمام أهالي القرية للتعلم من تجارب الآخرين وتطوير قدراتهم ومهاراتهم إلى جانب تقوية شعورهم بأهمية العمل الجماعي في مواجهة مشكلة الفقر .
2. التركيز على التحول إلى الأنشطة الزراعية والتجارية التي تلبي طلب الأسواق المحلية في القرى والمدن المجاورة من خلال إدخال تقنية إنتاجية جديدة وزيادة إنتاجية المشروعات الزراعية والمنشآت التجارية .
3. تشجيع الفلاحين على المشاركة في أنشطة اتحاد الفلاحين في المنطقة من أجل حشد الموارد المحلية، وتعبئتها لخدمة سكان المنطقة، وتهيئة إطار تنظيمي وتعاوني بين الفلاحين يهتم بقضاياهم في المنطقة .
4. إقامة حلقة عمل لمجموعة الأسر الأشد فقرا (50 أسرة)، يتم فيها مناقشة البرنامج واختيار الأسرة التي تبدي رغبة في الاستفادة من البرنامج وإتباع الخطوات المرسومة لتنفيذه.

✓ **الخطوات التنفيذية:**

يتم تقسيم الأسر التي توافق على البرنامج إلى مجموعات عمل تنتخب كل مجموعة رئيسا لها، وتخضع لدورة تدريبية يتم فيها شرح طريقة عمل البرنامج والخطة التفصيلية والوسائل العملية وتقسيم الأدوار، وتقوم الحكومة والجهات الراعية للبرنامج (المصانع التي لها استثمارات في ماليزيا) بتوفير التمويل والتقنية الإنتاجية والتسويق، بينما يقوم الفلاح بالعمل على الأرض، وتقدم الهيئة الحكومية لمكافحة الفقر في الولاية الأرض الصالحة للزراعة. يُذكر أن اللجنة التنفيذية المكونة من الأهالي يتم توزيع أعضائها حسب الحاجات المحلية للسكان بحيث تشمل الأرض والأعمال الزراعية، ورعاية الأسر الأكثر فقرا، والصحة والتعليم والبيئة، وتطوير المجتمع، والشؤون الدينية. هذا إلى جانب مشاركة الوكالات الرسمية والمنظمات الشعبية في عملية التوجيه والمتابعة في إطار شبكة عمل واحدة. لقد نجحت التجربة وسارعت كثير من الأقاليم الفقيرة الماليزية والمناطق الريفية الأقل نموا في تطبيقها والاحتذاء بها. ولعل العالم الإسلامي يجد في هذه التجربة ما يفيده.

- **معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية، مصر، 1995**

يهتم التقرير ضمن ما يهتم بقضية البطالة والتخفيف من الفقر، ويوصى بضرورة البحث عن حل للبطالة طويل الأمد بين الشباب المتعلم. فزيادة فرص العمل من خلال التوسع في الأنشطة الاقتصادية ونمو الناتج القومي وغيرها من آليات تخفيف حدة الفقر أصبحت حتمية وضرورية. كما أشار التقرير إلى أن الصندوق الاجتماعي للتنمية أنشأ لهذا السبب، ليكون شبكة أمان اجتماعي، ولكن أهدافه حددت على نحو

ضيق يتمثل في التلطيف من حدة ارتفاع تكاليف الفترة الانتقالية للتكيف، كذلك فإن الاعتمادات المتاحة له قليلة في ضوء المبالغ المطلوبة لكي يؤدي دوره كشبكة للأمان الاجتماعي ولا يستطيع الصندوق بموارده الحالية المحدودة أن يخفف من حدة الفقر، ولا أن يتعامل مع كل المشاكل الاجتماعية الناتجة عن برنامج التكيف وأيضا لابد من تشجيع ومساعدة المشروعات الصغيرة وإدماجها في الاقتصاد القومي. وأوصى التقرير بأن أي استراتيجية شاملة للتصدي لمشكلة الفقر لابد أن تقوم على ثلاثة عناصر:

1. منهج يقوم على مبدأ دولة الرفاه ويطبق فقط على الفقراء فقرة مدقعا ولا يستطيعون مساعدة أنفسهم للخروج من حالة الفقر (مثل العجزة واليتامى).
2. منهج اقتصادي للتعامل مع حالات الفقر المزمن بين هؤلاء الذين يمارسون نشاطا اقتصادية ولكن دخولهم غير كافية .
3. منهج يقوم على تكوين رأس المال البشري ويطبق على هؤلاء الذين يستطيعون مساعدة أنفسهم ولكنهم أضيروا من إعادة الهيكلة الاقتصادية ويحتاجون بشدة للحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم وخلق فرص العمل.

- **هبة الليثي، مسألة توزيع الدخل وخصائص الفقر في مصر، في علا أبوزيد (محرر)، القمة الاجتماعية، الأبعاد الدولية والإقليمية والمحلية، جامعة القاهر ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 1996.**

تنطلق الدراسة من مقولة مؤداها أنه مع تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي سوف تتأثر المستويات المعيشية لفئات عديدة من المجتمع بدرجات متفاوتة ، وأن الأسر محدودة الدخل سوف تعاني أكثر من غيرها نتيجة التغيرات التي تطرأ على الأسعار وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الأجور الحقيقية . وقد ركزت الدراسة على مشكلة الفقر من عدة جوانب ، أين يتركز الفقراء ، ما هي خصائصهم (مكان الإقامة – النشاط الاقتصادي – المهن – الحالة التعليمية – أنماط الاستهلاك .....) تنقسم الدراسة إلى خمسة أجزاء ، الأول معني بالتعرف على الفقراء وتحديد ماهية المقاييس التي تستخدم لقياس الفقر . أما الجزء الثاني فيتعرض لخصائص الفقراء من جوانب عدة . وفي الجزء الثالث يتم التركيز على أنماط استهلاك الفقراء سواء بالنسبة للسلع الغذائية أو غير الغذائية. أما الجزء الرابع فيدرس مدى استفادة الفقراء من الخدمات العامة الأساسية مثل التعليم والصحة وغيره. وفي الجزء الأخير يتم تتبع التغيرات التي طرأت على مشكلة الفقر عبر الزمن. اعتمدت الدراسة على بيانات الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 1990-1991 والذي أعدها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء . كما اعتمدت الدراسة على الأبحاث المناظرة لعام 74-75 و 82- 81، وكذلك بيانات التعداد العام للسكان لعام 1986.

2. الفقر:

1.2. تاريخ الظاهرة وإشكالية مفهوم الفقر:

تعتبر ظاهرة الفقر من الظواهر القديمة فهي مرتبطة بعلاقة الإنسان بالثروة أو بطريقة أخرى تلك العلاقة بين العامل الديمغرافي والعامل الاقتصادي. فهنالك عدة نظريات تطرقت إلى هذه العلاقة وأشهرها نظرية مالتوس وغيره من العلماء والمفكرين. لذلك تعددت تعاريفها وكذا مؤشرات القياس. إن تعدد التعاريف مرتبط بالمقاربات التي يعتمدها المختصون فالاقتصادي يركز على المؤشرات الاقتصادية من خلال عدة مؤشرات مرتبطة بالدخل والاستهلاك الفردي أما علماء الاجتماع فيركزون على المؤشرات الاجتماعية المتعلقة بظروف المعيشة من سكن، صحة وغيرها. غير أن مؤشرات المنظمات الدولية خاصة تلك التابعة للأمم المتحدة تحاول أن تجد تركيبا بين أهم مؤشرات القياس خاصة من خلال الدخل الفردي ومؤشر التنمية البشرية، فما هي مستويات الفقر؟

يمكن تحديد مستويات الفقر كما يلي :

1. المستوى الجزئي (الفردي – العائلي).
2. المستوى الكلي (المجتمع).
3. المستوي الدولي (الدول الغنية والدول الفقيرة).
4. المستوى القاري (القارة الأوروبية – الإفريقية – أمريكا).

لذا فإن القراءات الكلية للظاهرة لا تساعد في الكثير من الأحيان على إبراز شدة الظاهرة بشكل أدق، إذ يمكن للمنظور الكلي أن يخفي التناقضات الجزئية بحيث إبراز توزيع الفقر في بلد ما بين المناطق أمر في غاية الأهمية. ففي إيطاليا مثلا نجد أن معدل الفقر في الجنوب هو أعلى منه في الشمال. وكذا الأمر بالنسبة لبلدان أخرى. لذلك كله من المفيد أن يتم بناء خرائط للفقر – تشبه إلى حد بعيد خرائط النشاطات الزلزالية لأي بلد– التي تساعد دون أدنى شك على بناء سياسات لمحاربة الفقر تعتمد على المنظور الجزئي آخذة بعين الاعتبار الإمكانيات التنموية للجهة أو المنطقة. وهو نفس الأمر بالنسبة للمتغيرات الأخرى مثل توزيع الفقر حسب الجنس، السن، المستوى التعليمي...الخ ، يعتبر الفقر وجهة عاكسة لصور التمايز الاجتماعي واللامساواة، وانعدام العدالة، حيث ارتبط مفهومه بشكل مباشر باستشارة واحتكار البعض على جانب أكبر من الموارد المتاحة على حساب الآخرين، ويعد الفقراء الأكثر ارتباطا بالبيئة حيث تمثل خصوصا في المناطق الريفية مورد رزقهم ومنبع احتياجاتهم، إلا أنه ثمة حقيقة مفادها أن الفقر هو أحد الأسباب المحدثة للتدهور البيئي خاصة إذا تزايدت احتياجات الفقراء متجاوزة قدرة الموارد البيئية المتوفرة، حيث لا تتيح لها إمكانية التجدد، وإدراكا لهذه

الحقيقة فقد أدرج الفقر بشكل أساسي ضمن جل المؤتمرات العالمية الخاصة بالبيئة، كما أنجزت عدة مشاريع محلية وعالمية بهدف إدراج البعد البيئي ضمن استراتيجية مكافحة الفقر.

2.2. إشكالية مفهوم الفقر:

أضحى من المؤكد اليوم أن الفقر من القضايا الأساسية التي احتلت مكانة معتبرة في حيز الانشغال العالمي والبحث العلمي وإن تباينت اهتمامات الباحثين بين معرفة المشاكل المترتبة والناتجة عن ظاهرة الفقر.

الفقر: ورد تعريف في قاموس علم الاجتماع على أنه مستوى معيشي منخفض بالاحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي للفرد أو مجموعة من الأفراد (عاطف غيث محمد، 1997).

وينظر إلى هذا المصطلح نظرة نسبية بفعل ارتباطه بمستوى المعيشة العام في المجتمع وبتوزيع الثروة ونسق المكانة والتوقعات الاجتماعية، بينما يعرف خط الفقر على أنه الحالة التي يكون الفرد فيها عاجزا عن الوفاء بتوفير متطلبات الغذاء والملبس والمأوى الضروري لنفسه. وبهذا فإن مفهوم الفقر يشير إلى غياب أو عدم ملكية الأصول أو حيازة الموارد أو الثروة المتاحة المادية منها وغير المادية، ففي حالة عدم القدرة على إشباع الحاجات البيولوجية كالأكل والملبس والمسكن بصورة كلية يدرج هذا ضمن الفقر المطلق، بينما إذا كان النقص في مستوى إشباع الحاجات الأساسية وتدني مستوى المعيشة ونوعية الحياة وخصائص وقدرات الأفراد والجماعات داخل المجتمع ضمن ما يسمى بالفقر النسبي. فضلا عن هذا فإن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد تبرز في المجتمعات على مستويات مختلفة وفي صور أشكال متباينة تعكس وضعية البناء الاجتماعي (المجتمع)، وهناك ثلاث معاني للفقر متمايزة وهي (محمد سليمان الضبعان)، :(www.islamonline.net).

- المعنى الأول: الفقر الاجتماعي: هو يتجاوز عدم المساواة الاقتصادية الناتجة عن نقص الدخل والممتلكات وانخفاض مستوى المعيشة ليشمل بشكل أوسع عدم المساواة الاجتماعية والدونية والإتكالية والشعور بالنقص والاستغلال.
- المعنى الثاني: العوز والحاجة: ويشير إلى فئة من الأفراد غير القادرين على تأكيد وجودهم على المستوى التقليدي العادي الذي يعتبر أدنى مستوى دون أي مساعدات خارجية، كما يحدد نموذجا للعلاقات الاجتماعية التي تشير إلى من هم المحتاجين والمعوزين الذين يطلبون المساعدة.
- المعنى الثالث: الفقر الأخلاقي: يحدد مكانه في نسق القيم في المجتمع أو في أحد جماعته الفرعية (كالأسرة، جماعة الرفاق) ويدل هذا المعنى إلى رفض أو قبول الفقر أخلاقيا وإلى المكانة التي يشغلها الفقير وتعيقه عن التمتع، والجدير بالإشارة هنا هو أن الفقر لا ينحصر معناه فقط كما تحدده الرؤية الاقتصادية في عجز الإنسان عن تلبية حاجاته البيولوجية الأساسية وإنما يعني أيضا عجز البناء الاجتماعي عن توفير مستلزمات الإنسان المادية والمعنوية وتأثير ذلك على عمليات الاندماج والعلاقات الاجتماعية وتكوين شخصية الفرد

في المجتمع وتشكيل قيمته وثقافته، فضلا عن تحديد مكانته ودوره السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وفي هذا السياق وطبقا لمعطيات التنمية فإن الفقر صفة لمجتمع ما، الفرد فيه لا يحقق مستوى معين من الرفاهية والذي يشار إليه عادة بخط الفقر – الذي أشرنا له سابقا – ويستدعي تعريف الفقر تحديد الإجابة عن ثلاثة تساؤلات هي: (باتر محمد علي وردم، 2003)

- تحديد ماهية الحد الأدنى من الرفاهية؛
- كيفية التيقن من صحة فقر الفرد؛
- تجمع مؤشرات الرفاهية وقياس الفقر على أساسها.

كما أن الأديان السماوية السابقة اعتمدت في علاج الفقر على الإحسان الفردي والصدقات التطوعية وليس للفقراء فيها حق معلوم ولا نصيب مقدر محتوم إلا ما تجود به النفوس الخيرية وضمائر المحسنين (رجم نصيب، 2003). إذ إن مستوى المعيشة يهدف بشكل مباشر إلى قياس كفاءة الحياة، معتمدا على معايير الاستهلاك الفردي من السلع والخدمات المشتراة من دخل الفرد أو توفيره. ويفترض مفهوم الفقر وجود حد أدنى من الاستهلاك والدخل يقاس عليه مستوى معيشة الفرد وهو ما يسمى خط الفقر حيث يدرج ضمنه كل فرد استهلاكه أقل من هذا الحد باعتباره فقيرا.

ويتم تصنيف كيفية قياس الفقر إلى اتجاهين:

- **اتجاه الرفاهية**: الذي يعتمد فيه على معايير مالية في قياس درجة أو مستوى الرفاهية مثل: الدخل، الإنفاق الاستهلاكي، وهو الاتجاه السائد في أدبيات الفقر.
- **اتجاه اللارفاهية**: يركز هذا الاتجاه على دراسة المؤشرات الاجتماعية للرفاهية مثل: التغذية والصحة والتعليم، مركزا بذلك على محاور أساسية تعني مثلا: بسوء التغذية، غياب الرعاية الصحية، أو الأمية وهذا باعتبارها نتائج مباشرة للفقر. وعلى الرغم من بقاء الدخل الفردي المؤشر الأكثر انتشارا لقياس الفقر إلا أنه تزايدت أهمية مؤشرات الرفاهية الاجتماعية كالصحة والتعليم، حيث لوحظ تنامي هذا الاتجاه في دول العالم النامي منذ منتصف السبعينات، أي ارتفاع الدخل الفردي في بعض الدول دون حدوث تقدم في بعض مجالات الرفاهية الاجتماعية، مما يعني عدم وجود تلازم بين زيادة الدخل الفردي وتحقيق زيادة في مجالات الرفاهية الاجتماعية (باتر محمد علي وردم، 2003).

ومن هذا كله نجد أن الفقر ظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد حيث نميز بين :

- **فقر الدخل**: الذي يشير إلى عدم كفاية الموارد لضمان وتأمين الحد الأدنى لمستوى المعيشة المناسب اجتماعيا .

- **فقر القدرة:** الذي يشير إلى تدني مستوى قدرات الإنسان إلى حد يمنعه من المشاركة في عملية التنمية.ونجد أيضا من يقول ويرى أن الفقر :" هو حالة من الحرمان تتجلى في انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي وقلة فرص الحصول عليه وتدني أحوال الإسكان (أنطوان حداد، دون سنة نشر). وأيضا الفقر ظاهرة قديمة جدا وآفة اجتماعية خطيرة شهدتها البشرية عبر العصور، وهي معقدة وذات جوانب متعددة: اقتصادية، سياسية، ثقافية وبيئية. وهو حالة من الحرمان تتجلى في انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي وقلة فرص الحصول عليه وتدني أحوال الإسكان وانعدام الأصول الرأسمالية والمدخرات. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1997).

ونجد من يعرف الفقر بأنه يمثل حالة عجز لدى الفرد أو الأسرة تِؤدي إلى الحرمان من الكثير من الأشياء والضروريات الحياتية، وهذا العجز المؤدي إلى الحرمان يرجع إلى عدم كفاية الدخل أو لانعدامه أصلا. (فريد كورتل، 2003) ، ويختلف مفهوم وطرق قياس الفقر من مجتمع لآخر، كما يختلف دخل المجتمع نفسه من وقت لآخر، فمن يعد فقيرا حسب مستويات المعيشة في الولايات المتحدة الأمريكية قد يعد غنيا في إحدى الدول الإفريقية والآسيوية. كما أنه من كان يعتبر فقيرا نسبيا بمقاييس عشرين سنة مضت حسب احتياجات ومتطلبات الحياة في ذلك الوقت، قد يعتبر في الوقت الحاضر ضمن من يعيشون في الفقر المدقع (فائز بن إبراهيم الحبيب، 1999).

وإذا ما سلمنا أن الفقر هو مفهوم نسبي، بمعنى أن مفهوم الفقير قد يتغير من زمن إلى آخر، فإننا نكون أمام حالة استمرارية الفقر عبر الزمن، بل وأن الفقير حتى بمفهومه المطلق، والذي يمكن اعتباره ذلك الذي لا يجد قوت يومه وليلته ظل موجودا عبر مختلف العصور. وفي عصرنا هذا اليوم ، وما بلغته الحضارة المادية من الرخاء فإن الدراسة الميدانية تبين أن حوالي نصف سكان المعمورة يعيشون دون مستوى الفقر أي بمتوسط دولار واحد يوميا، وهو ما يقابل كيسين من الحليب ورغيفين حسب الأسعار السائدة لدينا حاليا، مما زاد الطين بلة هذه التحولات التي يشهدها العالم تحت شعار العولمة الاقتصادية والتي رافقها انهيار واضح في مستوى المعيشة خاصة في البلدان النامية التي يشهدها العالم تحت ما يسمى بالإصلاح الهيكلي، ولذلك فإن هناك اهتمام كبير في السنوات الأخيرة لظاهرة الفقر وشريحة الفقراء التي لطالما زادت اتساعا إما على المستوى الوطني أو على المستوى الإقليمي والدولي (رحيم حسين، 2003).

3.2. أسباب الفقر:

1.3.2. انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية:

تعد قضية التنمية الاقتصادية من القضايا التي هي محل اهتمام الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء، وقد بدا الاهتمام بالتنمية واضحاً من خلال اعتبارها فرعاً مستقلاً من فروع علم الاقتصاد يعرف باسم «اقتصاديات التنمية»، فضلاً عن اهتمام المؤسسات الدولية بها سواء من حيث مدلولها أو وضع المؤشرات اللازمة لقياسها، كما اتسمت الدراسات والتطبيقات الخاصة بها بالديناميكية، فلم تعد مقصورة على التنمية الاقتصادية، بل امتدت إلى الاهتمام بالتنمية الشاملة، والتنمية المستدامة، والتنمية البشرية، وإيلاء أهمية لجودة حياة البشر. التنمية الاقتصادية تعني تغيراً هيكلياً يؤدي إلى زيادة معدل نمو الدخل أو الناتج القومي الحقيقي، وتتفق التنمية الاقتصادية مع النمو الاقتصادي في أن كليهما يعني زيادة الدخل أو الناتج القومي الحقيقي، إلا أنها تتطلب شرطاً إضافياً؛ وهو التغير الهيكلي في النشاط الاقتصادي. التغير الهيكلي يعني تغير هيكل النشاط الاقتصادي في بلد ما، والنشاط الاقتصادي يقاس بحجمه أو بهيكله، ويعبر عن حجم النشاط الاقتصادي بالدخل القومي أو الناتج القومي، وكذلك حجم القوة العاملة المستخدمة في الاقتصاد، أما هيكل النشاط الاقتصادي فهو يعكس توزيع النشاط الاقتصادي بين القطاعات الرئيسة من صناعة وزراعة وخدمات. والتنمية بذلك تعني تغييراً نوعياً في بنية الاقتصاد يتأتى بتنوع وتعدد الأنشطة الاقتصادية والمكانة المتزايدة التي يأخذها تدريجياً قطاع الصناعة والصناعة التحويلية بالذات، ومن ثم فإن التغير الهيكلي هو شرط أساس لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهو الذي يميزها عن النمو الاقتصادي، وهذا التغير الهيكلي يرتبط تحقيقه بعدد من السنوات؛ أي في الأجل المتوسط والطويل، كما استخدم مفهوم التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي لمجموعة البلدان النامية ليعني زيادة الدخل القومي الحقيقي للمجتمع على مدى الزمن بمعدلات لا تسمح فقط بزيادة متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، وإنما تعمل أيضاً على تضييق أو سد فجوة التخلف الاقتصادي بين المجتمع والمجتمعات الأكثر تقدماً، وهو ما يتضمن حدوث تغيرات جذرية في هيكل النشاط الاقتصادي القومي سواء نظرنا إلى هذا النشاط من جهة الناتج أو التوظف أو ميزان المدفوعات.

2.3.2. ارتفاع معدل البطالة:

تنتشر البطالة بشكل واسع في الدول العربية، قال صندوق النقد العربي إن الدول العربية تحتاج 60 مليون وظيفة جديدة حتى 2020 للإبقاء على مستويات بطالة الشباب عند مستوياتها الحالية . وأشار الصندوق في تقرير آفاق الاقتصاد العربي، إلى أن معدل البطالة في الدول العربية بلغ 10% خلال العام الماضي وفق تقديرات البنك الدولي، وهو ما يمثل تقريبًا ضعف المتوسط العالمي البالغ 5.4%. أوضح أن تتبع تطور معدل البطالة خلال الفترة 2000 – 2008 و2009 – 2018 تشير إلى أن الفترة الأولى اتجه معدل البطالة

للانخفاض التدريجي بما يعكس ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وزيادة معدلات التشغيل وهو ما خفض المعدلات من 12% في عام 2000 إلى 9% في عام 2009. بينما اتسمت الفترة من 2009 – 2018 بانخفاض معدل النمو الاقتصادي ليسجل 2.6% مقارنة بمعدل نمو القوى العاملة 3.3%، كما أضعفت التحديات الاقتصادية التي شهدتها البلدان العربية على الصعيدين الإقليمي والعالمي خلال تلك الفترة من قدرة الدول على زيادة معدلات التشغيل، وأشار التقرير إلى أنه يزيد من حجم التحديات التي يفرضها ارتفاع معدلات البطالة في المنطقة العربية تركزها في أوساط الشباب في الشريحة العمرية 15 – 24 سنة، حيث بلغ معدل بطالة الشباب في الدول العربية 26.1% في عام 2018 ، وهو تقريبا المستوى المسجل عام 2000 ويعادل نحو ضعف معدل بطالة الشباب على مستوى العالم 13.2% . وأكد الصندوق أنه لتفادي مشكلة البطالة كأكبر التحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية يجب أن تعمل الدول العربية على مواصلة استراتيجيات تنويع الاقتصاد، وتنفيذ إصلاحات مؤسسية لزيادة ديناميكية ومرونة أسواق العمل والمنتجات، وزيادة فرص التمويل للشباب والاستفادة من تسارع وتيرة التقنيات المالية .

3.3.2. الفساد :

يشير تقييم الوضع لكل من الماضي والجهود المبذولة حاليا للحد من الفقر إلى أن الفساد يشكل عقبة بالنسبة للبلدان التي تسعى لإحداث التغييرات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية المنشودة التنميتها، ويعتبر الفساد سببا ونتيجة للفقر في مختلف تلك الدول يؤثر فساد الحكومات، والقطاع الخاص، والمواطنين في أصل مبادرات التنمية بسبب الانحرافات في صنع القرار، ووضع الميزانيات، وعملية التنفيذ. عندما تسئ هذه الجهات الفاعلة في استخدام السلطة الموكلة لها بهدف تحقيق مكاسب شخصية، فإن الفساد يعمل على عدم مشاركة المواطنين وإهدار الموارد العامة لتذهب إلى أيدي المنتفعين. يجد الفقراء أنفسهم خاسرين في نهاية سلسلة الفساد ودون دعم من الدولة ودون الحصول على الخدمات التي يحتاجونها. يعتبر الفساد في نفس الوقت نتيجة تابعة للفقر، ويعاني الفقراء المهمشون أصلا، من مستوى مضاعف من الإقصاء في البلدان التي يتحكم الفساد فيها بقواعد اللعبة. تكون الثروة في البيئة الفاسدة فاسدة، ويزداد التفاوت في الدخل وتنخفض قدرة الدولة على الحكم، ولاسيما عندما يتعلق الأمر بتوفير احتياجات الفقراء تتسبب هذه النتائج في خلق سيناريو يترك الفقراء محاصرين والتنمية متوقفة، وكثيرا ما يضطر الفقراء إلى الاعتماد على الرشاوي و غيرها من المدفوعات غير المشروعة من أجل الحصول على الحاجات الأساسية بالنسبة للدولة، فإن هذه النتائج تتسبب في وجود قوى متعددة هادمة مثل: زيادة الفساد، وانخفاض النمو المستدام، وتباطؤ معدلات الحد من الفقرة، وقد حذر البنك الدولي بشكل حاد من أن الفساد يعتبر "أكبر العقبات في سبيل الحد من الفقر"(Paolo Mauro1995).

3. ظاهرة الفقر في اليمن وأثره على النمو الاقتصادي:

1.3. النمو الاقتصادي:

الفقر في اليمن ظاهرة مزمنة، حيث ارتفعت نسبة الفقراء بين عامي 2014 و 2016 بشكل حاد، وتشير التقديرات بأن معدل الفقر بلغ 76,9 % عام 2016 كما تشير التقديرات إلى زيادة معدل الفقر عام 2017 إلى 77,9%، وإلى 78,8 % عام 2018. ومع استمرار الوضع الحالي المتردي واستمرار التراجع الاقتصادي وصعوبة الأوضاع الإنسانية فإن معدلات الفقر مرشحة للزيادة إلى معدلات تفوق 80% خلال عام 2020. ومن حيث عدد الفقراء، فقد ارتفع عدد الفقراء إلى ما يقارب الضعف عام 2014 مقارنة مع 2005 ليصل إلى 12,6 مليون شخص، ثم إلى 21,2مليون شخص عام 2016. إن التوقعات المستقبلية لا تبشر بخير إذا لم يتحقق السلام المستدام في اليمن وتعود الأمور إلى نصابها كما كانت، فقد حذر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دراسة بعنوان: «تقييم تأثير الصراع في اليمن على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إذا استمرت الحرب في اليمن حتى 2022 بأن اليمن ستعاني من أكبر فجوة فقر في العالم وستصنف اليمن كأفقر بلد في العالم. وطبقا لأحدث البيانات المتوفرة يكشف مسح ميزانية الأسرة 2014 أن الفقر في اليمن يأخذ طابعا ريفيا حيث يصل معدل الفقر في الريف إلى 59.2 %، يزيد بما يقارب ثلاثة أضعاف معدل الفقر في الحضر 23.9%، وترتفع نسبة الفقر بين الأسر التي تترأسها النساء إلى حوالي 72.0 %، على مستوى الريف مقارنة مع 58.2 % بين الأسر التي يترأسها الرجال، وعلى مستوى الحضر نجد أن نسبة الفقر بين الأسر التي تترأسها النساء 20.1 %، إن عوامل تفشي وتسارع انتشار الفقر في اليمن هي عوامل هيكلية مزمنة زادت حدة وتيرتها في السنوات الأخيرة في اليمن نتيجة التداعيات التي أدت إلى ارتفاع سعر الصرف وتدهور القيمة الشرائية للعملة الوطنية وانكماش الأنشطة الاقتصادية يؤدي إلى مزيد من انزلاق الأسر في معدلات الفقر بسبب أضرار كوارث التغيرات المناخية

الشكل (1) نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر في اليمن (%)

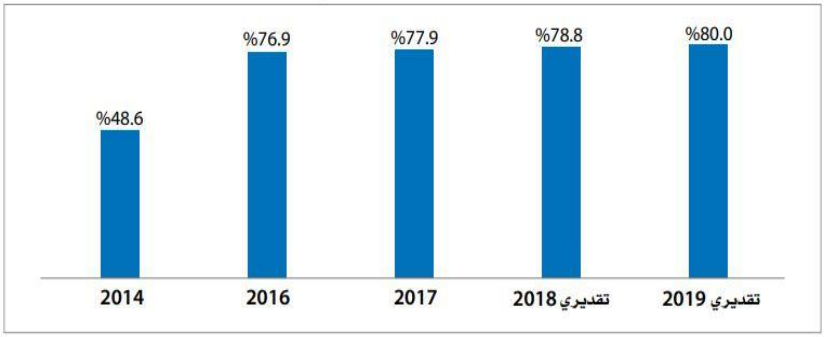

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، صندوق الامم المتحدة للسكان UNFPA 2019 ،مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية 2018.

2.3. انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

انكماش الناتج المحلي الذي كان قد بدأ يتكيف تدريجيا وخاصة في عام 2019 بعد ان انكمش في السنوات السابقة والذي وصل إلى مستويات غير مسبوقة بسبب الحرب وخاصة في العام 2015 حيث انكمش بحوالي 30% . فمن المتوقع أن يعود الى المعدلات السالبة مجددا عام 2020م نتيجة جائحة كورونا واستمرار إجراءات الوقاية والذي سينتج عنها تداعيات عدة اقتصادية واجتماعية . وفي هذا السياق، تشير التوقعات الأولية إلى أن الاقتصاد اليمني يحتمل أن يسجل انكماشا يتراوح مداه ونسبته بحسب الفترة الزمنية التي تستغرقها ازمة كورونا حتى تختفي وينجح العالم في كبحها بالإضافة الى عمق تأثيرها على النشاط الاقتصادي ذاته، وبحسب توقعات " صندوق النقد الدولي – فإن الانكماش المتوقع في النمو الاقتصادي في اقتصادات دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا لا يقل عن 3 . 3 في المتوسط واليمن قد يقترب من هذا الرقم (الاوتشاء، نظرة عامة على الاحتياجات الانسانية في اليمن 2019). و الجدير بالذكر أن توقعات النمو الاقتصادي قبل جائحة كورونا كانت قد اشارت الى نمو اقتصادي موجب بحوالي 2,5 % في ذات العام.

الشكل (2) توقعات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في اليمن عام 2020 (%).

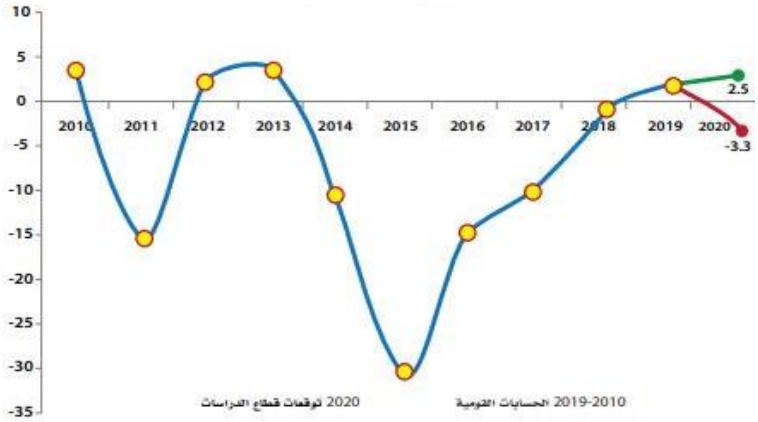

المصدر: الاوتشاء، نظرة عامة على الاحتياجات الانسانية في اليمن 2019.

3.3. خسائر قطاع التجارة الخارجية:

بلغت التقديرات الأولية لخسائر التجارة الخارجية 36 ملياراً و 285 مليون دولار خلال الأربع السنوات الماضية(2016-2019) ، وأشار إلى أن أضرار التجارة الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد اليمني تمثلت في توقف الصادرات النفطية والغازية ومن ثم توقف إيرادات البلد وانخفاض التحويلات المالية بالعملات الأجنبية وتوقف عمليات البنك الدولي في اليمن واستنفاذ الاحتياطيات النقدية لدى البنك المركزي اليمني . ووفقاً للتقرير بلغت الخسائر في الإيرادات من الرسوم والضرائب الجمركية 583 مليون دولار إضافة إلى الخسائر في موارد الدولة من الصادرات النفطية المقدرة بسبعة آلاف مليون دولار، تصل خسائر اليمن في

الموارد المالية للدولة إلى 7583 مليون دولار للعام 2015م فقط. فيما قدرت الخسائر من الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير لسلع أجنبية في القطاع الخاص بـــ 612 مليون دولار وخسائر في الصادرات الخدمية قدرها 962 مليون دولار للعام 2015م وارتفعت هذه الخسائر إلى 9272 مليون دولار للعام 2016م. وبلغت الخسائر في عام 2017م، 7746.4 مليون دولار و7701.9 مليون دولار في العام 2018م ليصل إجمالي الخسائر في السنوات الأربع الماضية إلى 33 مليار و 77 مليون دولار وبإضافة الخسائر في الأرباح يصل إجمالي التقديرات الأولية للخسائر التي تعرضت لها التجارة الخارجية إلى 36 ملياراً و285 مليون دولار. ومن جهة أخرى فقد تعرض المواطن اليمني لموجات تضخم أكثر شدة خلال 2015 – 2019 حيث بلغ معدل التضخم التراكمي حوالي 41% في يناير 2020 مقارنة ب ديسمبر 2014(منظمة الأغذية والزراعة و نشرة مراقبة السوق، العدد 54 يناير)، أي ما يقارب 4.7 أضعاف معدل التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي العالم على التوالي (قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي). واستنادا الى هذه المعطيات من المرجح أن يرتفع معدل التضخم بحوالي 14 نقطة مئوية على أقل التقديرات ليصل إلى 55%. (http://www.ypagency.net)

وبالتالي فإن آثار ظاهرة الفقر وتداعياته على الاقتصاد اليمني ، تجعل ملايين اليمنيين يواجهون صعوبة بالغة في تلبية احتياجاتهم الأساسية من المواد الغذائية وغير الغذائية، حتى في ظل وجود مساعدات غذائية إنسانية). (Yemen Food Security Alert: 2020

النتائج:

- ✓ عدم نجاح التام في القضاء على الفقر في اليمن
- ✓ عدم نجاح سياسات محاربته
- ✓ تشير كل التصريحات الصادرة عن الجهات الرسمية في اليمن إلى أن معدل الفقر مرتفع حيث سجل 75% في 2018.
- ✓ زيادة معدل التضخم فقد بلغ معدل التضخم التراكمي حوالي 41% في يناير 2020 وضغوط على سعر الصرف وهو ما تسبب في مزيد من التآكل لدخل الأسر التي تفقدت مصدر دخلها الرئيسي.
- ✓ تشير الإحصائيات المتعلقة بنسب البطالة إلى أن اليمن تجاوز منذ 2018 معدل 60%، ويقدر اتحاد عمال اليمن نسبة من فقدوا أعمالهم بنحو 80% من حجم القوى العاملة بالبلاد.

التوصيات:

- ❖ وضع استراتيجية النمو التي تمكن المناطق الريفية باليمن من المشاركة في جني ثمار الرخاء يعتبر عنصراً حيوياً لنجاح جهود الحد من الفقر.

- بالإضافة إلى ذلك، من الضروري تكييف مثل هذه الاستراتيجية بحيث تلائم احتياجات الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الخاصة باليمن.
- تحسن إدارة تكاليف التحول للإصلاح على الفقراء هو أحد مجالات التركيز المهمة.
- تحسن توجيه الإنفاق الاجتماعي على قطاعات التعليم والصحة لكي يصل إلى الفقراء.
- إعادة تصميم نظام رصد الحد من الفقر المتعطل تقريبا وتوجيهه نحو الممارسات الأفضل سيكون عاملا مساعدا.

الخاتمة :

رغم التقدم الاقتصادي والاجتماعي الملحوظ الذي حدث في العالم النامي عبر الثلاثين عاما الماضية، فإن الفقر بصفة عامة وفقر الدخل بصفة خاصة مازال من التحديات الأساسية التي تواجه العالم النامي. وقد اتفقت أراء غالبية الباحثين المهتمين بقضية الفقر أن السبيل الوحيد للحد من الفقر هو تبني استراتيجية تحقق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وتحسن من قدرة الفئات الاجتماعية على النفاذ للخدمات الاجتماعية. بيد أن التقدم في هذا السبيل يعتمد بالأساس على النجاح في تقليل التفاوتات داخل المجتمع بين كافة فئات وشرائح المواطنين. فبالفعل نجحت كثير من بلدان العالم النامي في إتباع استراتيجيات حققت معدلات عالية من النمو الاقتصادي في التسعينات ومع ذلك زاد الفقر، ومرد ذلك هو التفاوتات داخل المجتمع الواحد. فالنمو شرط ضروري للحد من الفقر ولكن ليس كاف، ولابد أن يصاحبه مزيد من العدالة في توزيع الفرص والأصول. كشف مسح الأدبيات السابق عن عديد من الإشكاليات التي تثيرها دراسات الفقر المعنية باليمن وأيضا عديد من الفجوات التي تحتاج لمزيد من الجهد البحثي.

قائمة المراجع :

1. أنطوان حداد، الفقر في لبنان، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، الأمم المتحدة، العدد الثاني.
2. الاوتشاء، نظرة عامة على الاحتياجات الانسانية في اليمن 2019.
3. باتر محمد علي وردم، (2003)، العولمة ومستقبل الأرض، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع.
4. برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية (2005)، التعاون الدولي على مفترق الطرق:المعونة والأمن في عالم غير متساو.
5. بن ناصر عيسى، (2003)، مشكلة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، الفقر والتعاون، الجزائر، العدد 02.
6. التداعيات الإقتصادية لرياد كورونا و طرقي المواجهة في اليمن، أبريل 2020، فريق الإصلاحات اقصادي.
7. التقرير الوطني للجمهورية اليمنية حول التنمية المستدامة
8. الجهاز المركزي للإحصاء، صندوق الامم المتحدة للسكان UNFPA 2019, ،مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية 2018
9. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

10. رجم نصيب، (2003)، ظاهرة الفقر وآثارها على التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، الفقر والتعاون، الجزائر، العدد 02 .
11. رحيم حسين، (2003)، التنمية والعولمة إشكالية الموازنة بين تحقيق النمو المتوازن واستئصال الفقر وضمان الرفاه الاجتماعي، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، الفقر والتعاون ، الجزائر، العدد 02.
12. سلطان بلغيث، (2007)، الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر، مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة: العدد02 www.ulum.nl .
13. عاطف غيث محمد، (1997)، قاموس علم الاجتماع، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
14. عبد الحميد براهيمي، (1997)، العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
15. فائز بن إبراهيم الحبيب، (1999)، النمو وتوفير الاحتياجات الأساسية، دراسة لحالة بعض الدول الإسلامية في الفترة 1965-1990، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، المجلد23، العدد
16. فريد كورتل، (2003)، الفقر: مسبباته، آثاره وسبل الحد منه، حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد و المناجمنت، الفقر والتعاون ، الجزائر، العدد 02.
17. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لعربي آسيا، (1997)، الفقر في عربي آسيا من منظور اجتماعي، نيويورك، الأمم المتحدة
18. محمد سليمان الضبعان، ظاهرة الفقر، 2012/11/05
19. منظمة الأغذية والزراعة و نشرة مراقبة السوق، العدد 54 يناير 2020.
20. المصادر الاجنبية:
21. https://mugtama.com/articles/item/74195-2018-07-08-08-51-43.html.
22. http://www.islamtoday.net/hotline/hotline2.cfm
23. Reduced capacity to import food expected in Yemen with millions in need of urgent action https://fews.net/east-africa/yemen alert january-2020
24. Yemen Food Security Alert: April 08, 2020 https://reliefweb.int/reportemen/yemen-food-security-alert-april-082020
25. Paolo Mauro,(1995) "Corruption and Growth," Quarterly Journal of Economics, 110, 681-712 Sanjeev Gupta, Hamid Davoodi and Rosa Alonso Terme, "Does Corruption Affect Income Equality and Poverty?" IMF Working Paper 98/76 (Washington, DC: IMF, 1998); Paolo Mauro, "The Effects of Corruption on Growth and Public Expenditure," Chapter 20 in Arnold J. Heidenheimer and Michael Johnston (eds.), Political Corruption: Concepts and Contexts. 3rd ed. (New Brunswick, NJ Transaction Publishers, 2002.